

الفصل الثالث

**السيناريوهات المستقبلية لتطور الصحافة
الرياضية خلال الفترة من (٢٠١١-٢٠٢١)**

obekikan.com

السيناريوهات المستقبلية لتطور الصحافة الرياضية خلال الفترة من (٢٠١١-٢٠٢١):

قبل الدخول في السيناريوهات المتوقعة للصحافة الرياضية في مصر لا بد من الإشارة إلى أن مستقبل مصر في المرحلة الراهنة متنازع عليه بين عدد من القوى وبالتالي يتسم بقدر عالي من الغموض حول احتمالات التطور المستقبلي، ولذلك يجب الأخذ في الاعتبار أن تلك التداعيات السياسية ستؤثر على المجتمع المصري بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، وفي ذلك الإطار سيتم طرح ثلاثة سيناريوهات أساسية لمستقبل الصحافة الرياضية في مصر خلال الفترة من (٢٠١١-٢٠٢١).

أولاً: السيناريوهات المستقبلية المتوقعة (المحتملة أو الممكنة) للصحافة الرياضية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢١).

١. السيناريو المرجعي (الثبات):

التمثل في (أن الصحافة الرياضية ستظل كما هي الآن في محاولة منها للبقاء في السوق الصحفي في ظل منافسة وسائل الإعلام الرياضية الأخرى - الفضائيات والمواقع الرياضية- في محاولة منها للحفاظ على قرائها).

الافتراضات الرئيسية لهذا السيناريو: يفترض ثبات مجموعة العوامل والمتغيرات المؤثرة محل الدراسة (الصحافة الرياضية) سواء كانت العوامل الخارجية (العوامل السياسية - والاقتصادية- والاجتماعية- التكنولوجية) أو العوامل الداخلية الخاصة بالصحافة الرياضية (أوضاع الصحفيين الرياضيين وتدريبهم- السياسات التحريرية الخاصة بها- وطبيعة المضمون الرياضي المقدم، والمشكلات والتحديات الخاصة بالصحافة الرياضية والصحفيين الرياضيين).

• فترة تشغيل السيناريو:

رأي الخبراء أن هذا السيناريو سوف يبدأ تشغيله خلال السنوات الخمس الأولى والممتدة من (٢٠١١-٢٠١٥).

• المكونات الأساسية للسيناريو المرجعي (الثبات):

١. سياسياً: بقاء الأوضاع السياسية على ما هي عليه من إذ استمرار الحالة الانتقالية للسلطة وعدم تداولها سياسياً مع بقية الأحزاب التي تعاني من ضعف بسبب غياب الديمقراطية الحقيقية، بالإضافة إلى استمرار حالة الانفلتات الأمني والإرهاب بالتخبط على الساحة السياسية، واستمرار سيطرة السلطة العسكرية الحاكمة على الحياة السياسية في مصر، واستمرار مؤسسات المجتمع المدني على ما هي عليه ومن ثم تظل العلاقة بين السلطة السياسية والصحافة المصرية وفي داخلها الصحافة الرياضية على ما هي عليه، وتظل القوانين المنظمة للعمل الصحفي كما هي دون ادخال إصلاحات عليه وتستمر القوانين المنظمة السالبة للحريات كما هي وتظل اجراءات إصدار الصحف كما هي ويظل المجلس الاعلى للصحافة كما هو.

٢. اقتصادياً: بقاء الأوضاع الاقتصادية كما هي من حيث استمرار الحكومة في سياستها الاقتصادية واستمرار معدلات التراجع والتدهور في الاقتصاد المصري كما هي بما ينعكس سلباً على غالبية المواطنين المصريين، وتستمر معدلات البطالة كما هي وتظل المشكلات الاقتصادية كما هي دون إيجاد حلول لها، (إذ يظل اتجاه الدولة نحو نظام الخصخصة وتبقى الاحتكارات الاقتصادية كما هي ويستمر تراجع دور الدولة في الاقتصاد وتظل مستويات الأجور كما هي، ويستمر تراجع دور الدولة في الاقتصاد وتظل معدلات التضخم مرتفعة، بالإضافة إلى استمرار سياسة توزيع الإعلانات على الصحف الرياضية وفقاً لاعتبارات شخصية بما يخدم بعض المصالح الخاصة لهؤلاء المالكين للصحف الرياضية (وهم من المدربين الكبار أو

أولاًدهم) وهو ما يؤثر سلباً على دخل بعض الصحف الرياضية التي تظلم في ظل تلك السياسة غير العادلة.

٣. **اجتماعياً:** تظل الأوضاع الاجتماعية كما هي ويستمر تراجع الطبقة الوسطى، كما يستمر ضعف مؤسسات التنشئة الاجتماعية التقليدية وبقاء حالة التدهور الأخلاقي التي تعم المجتمع المصري، خاصة فيما يخص روابط المشجعين «الألتراس» واستمرار ممارستهم للعنف والشغب داخل وخارج الملاعب سواء ضد جمهور الفرق المنافسة أو ضد قوات الأمن، ويستمر تراجع المستوى الثقافي عند المصريين بسبب تدهور حالة التعليم الأساسي والجامعي في مصر، وبالتالي استمرار أعداد الأميين كما هي وتستمر قيم المصلحة والوصولية ومحاولات الثراء السريع، ومن ثم ينعكس ذلك على محتويات الصحف الرياضية وسياستها التحريرية والتركيبية الثقافية للصحفيين الرياضيين المصريين.

٤. **تكنولوجياً:** تستمر الصحف الورقية ومن ضمنها الصحف الرياضية المطبوعة كما هي دون استفادة من التطورات التكنولوجية الحديثة، وتزايد نمو الصحف والمواقع الرياضية الإلكترونية، والفضائيات الرياضية المتخصصة، وتزايد قوة الشبكات الاجتماعية وبقاء حالة المنافسة الشديدة بين تلك الوسائل الإعلامية الرياضية الإلكترونية الحديثة مع الصحافة الرياضية التي لا تستطيع مواكبتها فيما تقدمه.

• القوى الفاعلة في هذه السيناريوهات:

تتنوع القوى الفاعلة في هذا السيناريو ويأتي في مقدمتها النظام السياسي وعلاقته وتأثيره على الواقع الصحفي وعلى الصحفيين المصريين بشكل عام خاصة الصحفيين الرياضيين ومرتباتهم التي تأتي متأخرة في سلم الأجور في الدولة، كما تلعب الأوضاع الاقتصادية دوراً مهماً في هذا السيناريو نظراً إلى تأثيره المباشر على الصحافة الرياضية وعدم انتظام صدورها نتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية الحالية وقلّة عائدات الإعلانات، بالإضافة إلى دور الأوضاع الاجتماعية في هذا السيناريو إذ

تأثيرها على محتويات الصحف وسياستها التحريرية والتركيبية الثقافية للصحفيين الرياضيين ومدى التزامهم بالقيم المهنية والأخلاقية، ودور الأوضاع التكنولوجية وما فرضته على الصحافة الرياضية من منافسة شديدة مع وسائل الإعلام الرياضية الإلكترونية (فضائيات ومواقع رياضية) وتزايدها يوماً بعد يوم.

• المسار أو المسارات المستقبلية:

التي من الممكن أن تؤدي إلى ثبات أوضاع الصحافة الرياضية على حالها في المستقبل دونما تغيير سواء للأفضل أو للأسوأ وذلك بتأثير التغيير في مجموعة العوامل التي يمكن الإشارة إليها:

- **الأحداث:** وفي هذا السيناريو تظل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية كما هي دون تغيير ومن ثم تبقى أوضاع الصحافة الرياضية وأدوارها كما هي أيضاً، وتظل المشكلات القائمة التي تعاني منها الصحافة الرياضية والتحديات المفروضة عليها دون تغيير.
- **التصرفات:** ويقصد بها مجموعة التداعيات والتغيرات التي ستحدث في الظاهرة نتيجة الافتراضات التي افترضتها الكاتبة مسبقاً التي تتضمن ثبات الأوضاع المحيطة كما هي دون تغيير.

• وصف الوضع المستقبلي المحتمل للصحافة الرياضية خلال الفترة من

(٢٠١١-٢٠١٥) في إطار سيناريو الثبات:

وفقاً لهذا السيناريو الذي يفترض بقاء الأوضاع على ما هي عليه يمكن الإشارة إلى ما يلي:

- بقاء المواد الخاصة بالصحافة التي تشمل المادة ٤٧ التي تتعلق بحرية الصحافة ووسائل الإعلام، و٤٨ التي تتعلق بإصدار الصحف وتملكها والفقرة الثالثة من المادة ٨١ التي تنص على أن تمارس الحقوق والحريات - بما

فيها حرية الصحافة بما لا يتعارض مع المقومات الواردة في باب مقومات الدولة والمجتمع من الدستور، والمادة ٢٠٢ التي تعطي مجلس الشورى حق اختيار رئيس المجلس الوطني للإعلام وتنظيم شؤون البث المسموع والمرئي وتنظيم الصحافة المطبوعة والرقمية، واختيار رئيس الهيئة الوطنية للصحافة والإعلام التي تقوم على إدارة المؤسسات الصحفية والإعلامية المملوكة للدولة، والمادتين ٢١٥ و٢١٦ بشأن هذا المجلس وهذه الهيئة.

— هذه المواد تكشف عن أنها صيغت بطريقة تفتح الباب أمام المشرع ليضع مزيداً من القيود على حرية الصحافة، فالمادة ٤٨ تضع حرية الصحافة داخل سلسلة من الإطارات تجعل ممارستها شبه مستحيلة، فهي تمارس في إطار المقومات الأساسية للدولة والمجتمع وفي إطار الحفاظ على الحريات والواجبات العامة وفي إطار احترام حرمة الحياة الخاصة، وفي إطار مقتضيات الأمن القومي، وهي كلها إطارات مطاطة يسهل تأويلها، فضلاً عن أنها لا ضرورة لها، ثم أنها تفتح الباب أمام تعطيل الصحف ووسائل الإعلام وإغلاقها ومصادرتها بحكم قضائي، وهي العقوبة التي أُلغيت في عام ٢٠٠٦، في عهد الرئيس الأسبق مبارك، وتسمية مجلس الشورى لاسم رئيس المجلس الوطني للإعلام ورئيس الهيئة الوطنية للصحافة القومية، ترسخ الرغبة في إبقاء الصحافة والإعلام في ظل الهيمنة الحزبية والحكومية.

— وبقاء تلك القوانين كما هي يعني استمرار فرض القيود على الحريات الصحفية والملكية وهو ما يؤثر سلباً على طبيعة المضمون الرياضي المقدم نظراً إلى عدم قدرة الصحفيين الرياضيين على الحصول على المعلومات، ومن ثم عدم قدرة الصحفيين الرياضيين على الكشف عن الفساد في قطاع الرياضة المصري وفضح رموز الفساد به، بالإضافة إلى أن تلك القوانين لن تشجع على الاستثمار في مجال الصحافة الرياضية وعدم إصدار صحف رياضية جديدة.

- استمرار حالة الانفلات الأمني في مصر وعدم انتظام إقامة الأنشطة والدورات الرياضية، بالإضافة إلى توقف النشاط الرياضي في الكثير من الأوقات لدواعٍ أمنية وعدم قدرة الشرطة على تأمين المباريات الرياضية خاصة كرة القدم، ومن ثم يؤثر على الصحافة الرياضية لأنها يصبح لديها قصور في طبيعة المواد الصحفية الرياضية القابلة للنشر.

- تظل الصحف الرياضية عاجزة عن مواكبة الظواهر الإعلامية المستحدثة التي دخلت على الساحة الصحفية المتمثلة في الفضائيات والمواقع الرياضية المتخصصة التي غالباً ما تجذب إليها الكوادر الصحفية الرياضية المتخصصة نظراً إلى ارتفاع أجورها عن الصحف الرياضية.

- استمرار عدم قدرة الصحف الرياضية على مواجهة منافسة الفضائيات والمواقع الرياضية المتخصصة، بالإضافة إلى منافسة الشبكات الاجتماعية (تويتر والفيسبوك) وهو ما يؤثر عليها سلباً نظراً إلى اختفاء العديد من الصحف الرياضية التي لم تستطع الاستمرار في ظل هذه المنافسة الشديدة.

- تظل الصحف الرياضية معتمدة بشكل أساسي على دخل الإعلانات كمصدر رئيسي لتمويلها وهو ما يجعلها تابعة للمعلنين مما يفرض عليها طابع التحيز نتيجة لإرضاء المعلنين وانتماءاتهم الرياضية، بالإضافة إلى بقاء الصحف الرياضية المملوكة للدولة تعتمد على الدولة في تمويلها وهو ما يؤدي إلى عدم تطورها نظراً إلى عدم حاجتها إلى المنافسة طالما تقوم الدولة بتوفير نفقاتهم.

- بقاء ضعف المضمون الرياضي المقدم بالصحف الرياضية وتوجه الصحف نحو الإثارة والسطحية فيما تقدم، واستمرار غلبة الطابع السياسي على المضمون الرياضي المقدم، والخلط بين الرياضة والسياسة وهو ما يضر بالصحافة الرياضية التي يهرب إليها الجمهور للخروج من ضغوط الحياة

اليومية، فإن عدم الاستقرار السياسي لمصر في الفترة الحالية يعد من أكثر العوامل السياسية تأثيراً على معالجات الصحافة الرياضية مما أدى إلى مزيد من تسييس القضايا والموضوعات الرياضية، نظراً إلى انشغال الرأي العام المصري بالسياسة في هذه الفترة لحين استقرار الأوضاع السياسية وعودة الحياة لمسارها الطبيعي.

- استمرار الصحافة الرياضية بعدم الالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية، والاستمرار في نشر الآراء والمواقف والتصريحات المنشورة التي تدفع لانتهاج سلوكيات انتقامية ضد الأنصار واللاعبين والجمهور، بالإضافة إلى عدم تحري بعض الكتابات الصحفية عند الكثير من الصحفيين الرياضيين للمهنية والموضوعية في نقل التصريحات والمقابلات.

- بقاء الأوضاع الاجتماعية على ما هي عليه بشكل يؤثر سلباً على الصحافة الرياضية نتيجة لعدم الاستقرار المجتمعي وتنامي السلوكيات والأخلاقيات الخاطئة، المتمثلة في انتشار التعصب والعنف في الملاعب الرياضية نتيجة لسلوكيات روابط المشجعين «الأتراس» المعروفة بالتعصب لفرقها، وتكرار احتكاكها بالأمن.

٢. السيناريو الإبداعي (التفائلي):

التمثل في (أن الصحافة الرياضية ستستطيع أن تحقق قدر من التطور شكلاً ومضموناً، بما يتيح لها الفرصة في التكامل مع وسائل الإعلام الرياضية الأخرى - الفضائيات والمواقع الرياضية- وتستفيد من كل التطورات التكنولوجية المتاحة التي ستدعمها في منافستها في مجال الإعلام الرياضي).

الافتراضات الرئيسية لهذا السيناريو: تفترض تحسن مجموعة العوامل والمتغيرات المؤثرة على الظاهرة محل الدراسة (الصحافة الرياضية) سواء كانت العوامل الخارجية (العوامل السياسية - والاقتصادية- والاجتماعية- التكنولوجية) أو العوامل الداخلية

الخاصة بالصحافة الرياضية (اوضاع الصحفيين الرياضيين وتدريبهم- السياسات التحريرية الخاصة بها- وطبيعة المضمون الرياضي المقدم، وكذلك قدرتها على مواجهة المشكلات والتحديات الخاصة بالصحافة الرياضية والصحفيين الرياضيين).

• فترة تشغيل هذا السيناريو:

يرى الخبراء أن هذا السيناريو سوف يبدأ تشغيله في الفترة من (٢٠١١-٢٠٢١) أي خلال الست سنوات القادمة.

• المكونات الأساسية للسيناريو:

١. سياسياً: تغيير إيجابي في الأوضاع السياسية إذ أشار (٤٠,٧%) من أفراد العينة إلى حدوث هذا التغيير، وقد أشار بعض الخبراء إلى أن مصر في إطار هذا السيناريو ستشهد تداول في السلطة وانتخابات رئاسية بشفافية عالية والاتجاه نحو الديمقراطية وقدم أحد القيادات الثورية الحقيقية إلى الحكم ومن ثم ازدهار الأوضاع السياسية المصرية وعودة الاستقرار السياسي والأمني ومن ثم عودة انتظام النشاط الرياضي في مصر مما يعود بالإيجاب على الصحافة الرياضية.

واهم ملامح تلك التأثيرات الإيجابية للأوضاع السياسية على الصحافة الرياضية، أولاً تطوير منظومة القوانين الخاصة بصحافة ومليتها بشكل يسمح بدخول رؤوس أموال عربية وأجنبية إلى سوق الإصدارات الصحفية عامة والصحافة الرياضية خاصة مما يتيح فرص أكبر للاستثمار في مجال الصحافة الرياضية مما يؤدي إلى حدوث طفرة في عدد الإصدارات مما يعود عليها إيجاباً ويعطيها القدرة على الاستمرار في المستقبل نظراً إلى دخول أموال واستثمارات تطور من أدائها خاصة كواردها، ثانياً: مزيد من القوانين التي تطلق الحريات الإعلامية مما يزيد من هامش الحريات الصحفية وبتيح الفرصة للصحفيين الرياضيين الكشف عن قضايا الفساد في قطاع الرياضة، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى صدور قوانين

تضمن حق الصحفي في الحصول على المعلومات التي تدعّمه في عمله إذ يوفر للقراء كل ما يحتاجون إليه من تفاصيل وأرقام وإحصاءات تخص النشاط الرياضي في مصر، ثالثاً: تراجع دور الرياضة في المجتمع إلى وضعه الطبيعي إذ ترجع الرياضة إلى أنها مجرد أداة ترفيهية تنشر القيم الإيجابية في المجتمع وتدعو إلى ممارسة الرياضة بعيداً عن تسييس الرياضة واستغلالها سياسياً من أجل تحقيق أهداف خاصة بالسلطة الحاكمة.

٢. **اقتصادياً:** اتجاه الأوضاع الاقتصادية إلى التحسن وهو ما أشار إليه (٢٠٢٧،٣) من الخبراء بما يؤدي إلى تراجع العجز في الموازنة العامة للدولة، استقرار معدلات الدين العام للدولة، وتراجع معدلات التضخم وزيادة الأجور ووضع حدود دنيا وعليا للأجور بما يسمح بتوزيع أجور عادل، إضافة إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية؛ فإن ذلك سيدعم تزايد احتياطات مصر من النقد الأجنبي، وانتهاء الإصلاحات الاقتصادية اللازمة لتصحيح مسار الاقتصاد المصري، ووضعه على الطريق الصحيح، إذ يتطلب خروج الاقتصاد من أزمتة الراهنة تبني سياسات متكاملة تعالج جانبيين رئيسيين: أولهما، تحقيق الاستقرار السياسي بما يضمن توفير بيئة استثمارية آمنة وجاذبة للمستثمرين المصريين والأجانب، وثانيهما، العمل على إصلاح نظام دعم الطاقة بما يضمن تحقيق الاستدامة المالية.

ومن أهم ملامح التأثيرات الإيجابية للأوضاع الاقتصادية الراهنة على مستقبل الصحافة الرياضية، أولاً: زيادة في حجم الاستثمارات في مجال الصحف الرياضية وذلك في إطار الازدهار الاقتصادي لمصر مما يعود على قطاع الإعلام الرياضي بمزيد من الاستثمارات خاصة في مجال إصدار الصحف الرياضية لما تحققه من مكاسب مالية على المستثمرين، ثانياً: زيادة قدرة الصحف الرياضية على منافسة وسائل الإعلام الرياضية الأخرى وذلك في إطار تحسن الأوضاع الاقتصادية للصحف الرياضية مما يساعدها على انتظام صدورها ومن ثم ستكون لديها القدرة على الاستعانة بكوادر صحفية متخصصة في الرياضة ترتقى بمستوى المضمون الرياضي

المقدم ومن ثم تجذب مزيد من المعلنين الذي يؤدي إلى زيادة قدرتها على منافسة وسائل الإعلام الرياضية الأخرى، ثالثاً: مزيد من الانفاق على الصحف الرياضية نتيجة لاستقرار الأوضاع الاقتصادية للصحف الرياضية ومن ثم تستطيع تلك الصحف الرياضية الإنفاق لمواكبة الأساليب التكنولوجية الحديثة في النشر والإخراج مما يدعم قدرتها على الاستمرار في المستقبل.

٣. **اجتماعياً:** في إطار هذا السيناريو تتحسن الأوضاع الاجتماعية بما يؤدي إلى تراجع معدلات الفقر للمصريين وتحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع وتقوية دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية إذ تقوم بدورها الأساسي في المجتمع من تحسين الأخلاقيات العامة والعمل على تشجيع ممارسة الرياضة لنشر الروح المعنوية وإنشاء جيل رياضي تقل به معدلات الإدمان والعنف والتعصب في المجتمع، وتراجع أعداد الأميين، وتزايد التمسك بالهوية والانتماء لدى فئات الشعب خاصة بين الشباب، وعودة روابط المشجعين الأتراس إلى دورها الأساسي وهو التشجيع والتخلي بالروح الرياضية ونشرها بين الشباب.

ومن أهم التأثيرات الإيجابية لروابط المشجعين «الأتراس» إنها توفر مادة صحفية رياضية جذابة للجمهور من خلال ما تنظمه من فعاليات بالمباريات المختلفة، وهو ما يحقق نسب توزيع عالية للصحف الرياضية، إذ أن لديها قدرة كبيرة على الحشد وبالتالي في حالة تأييدها لأية وسيلة إعلامية رياضية تستطيع أن تحقق لها أرباحاً ونسب توزيع كبيرة وهو ما يدعمها على الاستمرار في السوق الصحفية، كما أن هذه الروابط ساعدت في كشف العديد من قضايا الفساد في قطاع الرياضة وهو ما يعود بالإيجاب على الرياضة وبالتالي على الصحافة الرياضية.

٤. **تكنولوجياً:** ويتضمن هذا السيناريو تطورات إيجابية تتيح فرصاً للصحافة الرياضية للعمل بشكل أفضل من حيث إجراء مجموعة إصلاحات في مجال استعانة الصحافة الرياضية بالوسائل التكنولوجية الحديثة بما يتيح لها القدرة

على مواجهة منافسة الفضائيات والمواقع الرياضية الحديثة، فإن اتفاق (٤٥،٣٪) من الخبراء على أن الصحافة الرياضية قادرة -إلى حد ما- على منافسة وسائل الإعلام الرياضية الأخرى، فتفسير ذلك هو أن أغلب الخبراء قد أشاروا إلى قدرة الصحف على المنافسة في حالة تطوير تلك الصحف لنفسها واستخدامها الأدوات التكنولوجية الحديثة وإنشاء مواقع لها تقدم خدمات البث المباشر للأحداث الرياضية بالإضافة إلى ربط القراء بالصحيفة المطبوعة من خلال المضمون المقدم وهو ما يؤهلها على منافسة كل من المواقع والفضائيات الرياضية بشكل كبير.

أن الصحافة الرياضية لديها بعض المقومات التي تجعلها قادرة على تلك المنافسة فنجد أن أغلب الخبراء اجتمعوا على أن الصحافة الرياضية تتميز بانفرادها بمقالات كبار الكتاب والمحللين الرياضيين والذين يقومون بتحليل الأحداث والقضايا الرياضية المختلفة بشكل أكثر عمقاً مما يروه على شاشات التلفزيون والمواقع الرياضية بالإضافة إلى ربط تلك الأحداث والقضايا الرياضية بالمتغيرات المجتمعية المختلفة، كما أن الصحافة الرياضية تتمتع بالمصداقية التي تفتقر إليها المواقع وبعض القنوات الرياضية، وبالتالي يستطيع القارئ التأكد من التحقق من الشائعات التي تثيرها المواقع الرياضية، ومن ثم لدى تلك الصحف القدرة على إيجاد الصلة بين القارئ والمسؤولين بقطاع الرياضة، وما سبق يؤكد على ما تتمتع به الصحافة الرياضية من مقومات تؤهلها من منافسة وسائل الإعلام الرياضية في المستقبل.

كما أكد الخبراء أنه لا يمكن أن تختفي الصحف المطبوعة عامة والصحف الرياضية خاصة لأن الصحف المطبوعة تعد وثيقة مهمة للأحداث والتواريخ عبر العصور، كما أن الصحافة الرياضية تنافس بقوة والدليل على ذلك كثرة عدد الإصدارات واستخدامها للتكنولوجية الحديثة في تطوير نفسها، ففي ظل وجود قارئ للصحافة المطبوعة سوف تظل الصحافة ولن تختفي وأكبر دليل على استمرار الصحافة الرياضية بشكل خاص أنه بالرغم من وجود أكبر الفضائيات الرياضية في

قطر إلا أنه ما زال هناك صحف رياضية توزع ٧٠٠ ألف نسخة وبالتالي المنافسة لن تؤدي إلى اختفاء الصحافة الرياضية بل على العكس سوف تزدهر وتتطور إلى الأفضل.

• القوى الفاعلة في هذا السيناريو:

تتنوع القوى الفاعلة في إطار هذا السيناريو ويأتي في مقدمتها النظام السياسي وتطوره نحو المزيد من الديمقراطية وضمن الحريات وتطبيق مبادئ الثورة وما يوفره ذلك من فرص إيجابية لقوانين وتشريعات تضمن الحريات الصحفية التي ستعود على الصحافة الرياضية بالإيجاب بشكل يضمن أدائها للأدوار المنوطة بها تجاه الرياضة والمجتمع، يلي ذلك النظام الاقتصادي الذي من المتوقع أن يضمن تطوراً إيجابياً يتيح عدالة في توزيع الدخل والأجور خاصة للصحفيين وهي المشكلة التي كانت السبب الرئيسي في هروب الكوادر الصحفية الرياضية إلى وسائل الإعلام الرياضية الأخرى الأعلى أجراً وبالتالي حل لهذه المشكلة المهمة، ثم يأتي دور الأوضاع والظروف الاجتماعية مما ينعكس بالإيجاب على الصحفيين الرياضيين وبالتالي على المضمون الرياضي المقدم، كما أن التطورات التكنولوجية الحديثة تلعب دوراً مؤثراً على مستقبل الصحافة الرياضية التي ستؤهلها منافسة وسائل الإعلام الأخرى.

• المسار أو المسارات المستقبلية:

التي من الممكن أن تؤدي إلى حدوث تطور إيجابي في أوضاع الصحافة الرياضية مستقبلاً وذلك بتأثير التغيير في مجموعة من العوامل التي يمكن الإشارة إليها:

– الأحداث: وفي إطار هذا السيناريو تتغير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية بشكل إيجابي بما يساعد في حل الكثير من المشكلات التي تعاني منها الصحافة الرياضية والتحديات المفروضة عليها.

- **التصرفات:** ويقصد بها مجموعة التداعيات والتغييرات التي تحدث في الظاهرة (الصحافة الرياضية) نتيجة الافتراضات التي اقترحتها الكاتبة مسبقاً التي تتضمن تحسن الأوضاع المحيطة بالظاهرة (الصحافة الرياضية).

• **وصف الوضع المستقبلي (المحتمل) للصحافة الرياضية في إطار سيناريو التفاوض:**

ووفقاً لهذا السيناريو الذي يفرض تحسن الأوضاع المحيطة بالظاهرة يمكن الإشارة إلى ما يلي:

- إجراء تعديلات على القوانين المنظمة للصحافة المصرية، خاصة قوانين الملكية والحريات إذ يتم تعديل القوانين كالتالي:

أولاً: حق المصريين سواء كانوا أفراداً أو أشخاصاً اعتبارية عامة أو خاصة، في ملكية وإصدار الصحف وإنشاء وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والإلكترونية، وهو ما يعطي الحق في إنشاء الإذاعات والقنوات التلفزيونية الأرضية والصحف الإلكترونية، على أن تصدر الصحف الورقية بالإخطار، وبقية الوسائط بترخيص ينظمه القانون.

ثانياً: حظر فرض الرقابة بأي وجه «سواء كان إدارياً أو قضائياً» على الصحف ووسائل الإعلام المصرية أو مصادرتها أو تعطيلها أو إغلاقها، و«المصادرة هي منع عدد واحد من صحيفة من الصدور، والتعطيل هو توقيع عقوبة تمنعها من الصدور لفترة محدودة، والإلغاء هو قفلها بالضربة والمفتاح.

ثالثاً: قصر الحق في إخضاع الصحف ووسائل الإعلام للرقابة على حالة الحرب أو التعبئة العامة، وليس عند إعلان حالة الطوارئ، كما هو الحال الآن.

رابعاً: حظر توقيع عقوبة سالبة للحرية في الجرائم التي ترتكب بطريقة النشر أو العلانية «وهذا يشمل كل الوسائل العلانية من الإذاعة والتلفزيون إلى اللافتات

والهتافات»، باستثناء ثلاث جرائم هي التحريض على العنف أو التمييز أو الطعن في الأعراض، اكتفاء بالغرامة والتعويض المدني.

خامساً: تلتزم الدولة بضمان استقلال المؤسسات الصحفية ووسائل الإعلام المملوكة لها، بما يكفل حيادها، وتعبيرها عن كل الآراء والاتجاهات السياسية والفكرية والمصالح الاجتماعية، ويضمن المساواة وتكافؤ الفرص في مخاطبة الرأي العام وان المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب، والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة، حق تكفله الدولة لكل مواطن، وتلتزم الدولة بتوفيرها وإتاحتها للمواطنين بشفافية، وينظم القانون ضوابط الحصول عليها وإتاحتها وسريتها، وقواعد إيداعها وحفظها، والتظلم من رفض إعطائها، كما يحدد عقوبة حجب المعلومات أو إعطاء معلومات مغلوبة عمدًا، وتلتزم مؤسسات الدولة بإيداع الوثائق الرسمية بعد الانتهاء من فترة العمل بها بدار الوثائق القومية، وحمايتها وتأمينها من الضياع أو التلف، وترميمها ورقمنتها، بجميع الوسائل والأدوات الحديثة، وفقا للقانون.

— عودة الاستقرار السياسي والأمني بالمجتمع المصري، مما ينعكس بالضرورة على الرياضة بعودة انتظام الأنشطة الرياضية، ومن ثم تؤثر إيجاباً على المضمون الرياضي المقدم، ووفرة مادة رياضية جيدة للنشر.

— الاستعانة بكوادر صحفية رياضية متخصصة مدربة، والقضاء على مشكلة الأجور حتى تظل تلك الكوادر المدربة داخل المؤسسات الصحفية الرياضية ولا تنتقل إلى وسائل إعلامية رياضية أخرى، وهو ما ينعكس بالإيجاب على المضمون الصحفي الرياضي المقدم للجمهور ويرتقى بمستوى المضمون المقدم.

— مزيد من الاستثمار في مجال الصحافة الرياضية المتخصصة، مما يعود بالإيجاب على الصحافة الرياضية عبر زيادة عدد الإصدارات الصحفية الرياضية المتخصصة.

- عودة مكانة الرياضة في المجتمع إلى حجمها الطبيعي، بالشكل الذي يؤهلها إلى القيام بدورها كوسيلة وأداة للترفيه عن الناس وتشجيعهم على ممارسة الرياضة والنهوض بشباب المجتمع المصري، وبالتالي البعد عن استغلال الرياضة في إلهاء الجمهور عن تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- مزيد من النفاق للصحف الرياضية المتخصصة بما يزيد من قدرتها على منافسة وسائل الإعلام الرياضية الأخرى عبر الانفاق لمواكبة الأساليب التكنولوجية الحديثة في النشر والإخراج مما يدعم قدرتها على الاستمرار ومنافسة وسائل الإعلام الرياضية الأخرى.
- قيام مؤسسات المجتمع والتنشئة الاجتماعية بدورها المجتمعي من تحسين الأخلاقيات العامة والعمل على تشجيع افراد المجتمع على ممارسة الرياضة ونشر الروح الرياضية وإنشاء جيل رياضي.
- عودة روابط المشجعين «الألتراس» إلى دورهم في تشجيع الفرق المختلفة والالتزام بقواعد التشجيع داخل الملاعب وعدم ممارسة العنف والشغب بالملاعب المصرية وبالتالي عدم الاحتكاك بالأمن، وهو ما يشجع أفراد المجتمع على حب الرياضة واعتبارها وسيلة للنهوض بأخلاقيات المجتمع والتخلي بالأخلاقيات الرياضية الراقية.

5. السيناريو التراجعي (التشاؤمي):

التمثل في (أن الصحافة الرياضية لن تستطيع الصمود أمام منافسة وسائل الإعلام الرياضية الأخرى - الفضائيات والمواقع الرياضية- وبالتالي ستحل محلها نظراً إلى تراجعها بشكل عام مما يؤدي إلى اختفائها تماماً).

الافتراضات الرئيسية لهذا السيناريو: تفترض حدوث تراجع وتدهور بالعوامل والمتغيرات المؤثرة على الظاهرة محل الدراسة (الصحافة الرياضية) سواء كانت العوامل الخارجية (العوامل السياسية - والاقتصادية- والاجتماعية- التكنولوجية) أو العوامل الداخلية الخاصة بالصحافة الرياضية (اوضاع الصحفيين الرياضيين وتدريبهم- السياسات التحريرية الخاصة بها- وطبيعة المضمون الرياضي المقدم، وكذلك قدرتها على مواجهة المشكلات والتحديات الخاصة بالصحافة الرياضية والصحفيين الرياضيين).

• فترة تشغيل هذا السيناريو:

يرى الخبراء أن هذا السيناريو سوف يبدأ تشغيله في الفترة من (٢٠١١- ٢٠٢١) أي خلال الست سنوات القادمة.

• المكونات الأساسية للسيناريو:

١. سياسياً: تغيير سلبي في الأوضاع السياسية إذ أشار (٥٩,٣%) من أفراد العينة إلى حدوث هذا التغيير، وقد أشار بعض الخبراء إلى أن مصر في إطار هذا السيناريو ستشهد عدم تداول في السلطة سواء ببقاء الحكم العسكري، أو عودة (فلول) نظام مبارك للحكم وهو الأمر الذي سيؤدي إلى تراجع الديمقراطية وتدهور الأوضاع السياسية المصرية وعودة عدم الاستقرار السياسي و الانفلات الأمني إلى الشوارع المصرية ومن ثم عدم انتظام النشاط الرياضي في مصر والذي قد يصل إلى حد توقفه تماماً لعدم الاستقرار الأمني، مما يعود بالسلب على الصحافة الرياضية.

إذ أن من أهم التأثيرات السلبية للأوضاع السياسية على مستقبل الصحافة الرياضية، مزيد من القوانين المقيدة للحريات بما يعوق الصحفي الرياضي عن كشف قضايا الفساد بقطاع الرياضة واستمرار تراجع قطاع الرياضة في مصر مما سيؤثر سلباً بالضرورة على الصحف الرياضية، كما توقع الخبراء عودة النظام الحاكم مرة

أخرى إلى استغلال الرياضة وتوظيفها لإلهاء القراء عن الأوضاع السياسية غير المستقرة مثلما كان في عهد «مبارك» لأن الرياضة تعد إحدى الأدوات التي تستغلها النظم الحاكمة لتدعيم شرعيتها وحكوماتها، بالإضافة إلى تراجع معدلات التوزيع للصحف الرياضية فإن هذا التوقع يعود إلى انشغال الرأي العام بالقضايا والأحداث السياسية الراهنة.

كما لن يتمكن الصحفي الرياضي من الوصول إلى المعلومات والتفاصيل التي يحتاجها نتيجة لعدم تعاون المسؤولين بقطاع الرياضة، وذلك يأتي في إطار إقرار المزيد من القوانين والتشريعات التي تعوق عمل الصحفي ولا تضمن له حقه في حرية الوصول إلى المعلومات، كما توقع الخبراء أن يكون هناك انخفاض في أعداد الإصدارات الصحفية الرياضية نتيجة لعدم تشجيع الاستثمار في مجال إصدار الصحف وعدم السماح لرؤوس الأموال الخارجية بالاستثمار في المجال الإعلامي المصري وذلك من خلال قوانين وتشريعات مقيدة لحرية إصدار الصحف، وفي ظل تلك التوقعات السلبية لمستقبل الصحف الرياضية نتيجة للأوضاع السياسية الراهنة فإنه من المتوقع أن تتجه الصحف الرياضية إلى مزيد من السطحية والميل نحو الإثارة من خلال الشائعات حتى تستطيع جذب القراء في محاولة منها لمنافسة وسائل الإعلام الرياضية الأخرى وهو ما سيؤدي إلى تراجع مضمونها الصحفي والذي مع الوقت سيفقد أهميته لدى القراء مما يعود عليها سلباً بتخلي قرائها عنها وتوجههم نحو وسائل أخرى.

ولقد أكد الخبراء على التأثير السلبي للأوضاع السياسية الحالية على مستقبل الصحافة الرياضية، نظراً إلى تأثيرها السلبي على الرياضة لان الرياضة أصبحت صناعة كبيرة بها استثمارات توقفت تماماً نتيجة للأوضاع غير المستقرة، إذ أن الأندية معتمدة على شركات الرعاية التي تمد الأندية بالمال المطلوب للأنشطة المختلفة والمرتبات الخاصة بالعاملين بها واللاعبين والموظفين ونظراً إلى توقف هذه الشركات عن رعاية الأندية فتواجه هذه الأندية الآن صعوبات ومشاكل مالية كبيرة، الذي زاد

الأمر سوءاً حالة الانفلات الأمني إذ لم يصبح هناك حالة من الأمن والأمان لحضور الجماهير المباريات المختلفة خاصة بعد تكرار حالات الشغب بالعديد من المباريات، وبالتالي فهذا أدى إلى توقف الدخل الخاص بتذاكر المباريات، وأضاف الخبراء أن الأوضاع السياسية القائمة وحالة الاستقطاب الحاد بين التيارات السياسية ومحاولة كل طرف استقطاب الجمهور أدت إلى أنه لم يعد هناك اهتمام كبير من قبل الجمهور بالمجال الرياضي، ولكن ليس هناك تيار محدد مسئول عن تراجع الصحافة الرياضية، فالإخوان لم يهتموا الرياضة إذ أنهم لم يقللوا من ميزانية وزارة الرياضة بل ظلت ثابتة كما كانت من قبل، ولكن السبب وراء تهميشها الآن هو الأوضاع السياسية غير المستقرة وحالة الانفلات الأمني بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية المتدهورة مما أدى إلى انشغال الرأي العام بهذه الأوضاع غير المستقرة.

٢. **اقتصادياً؛** اتجاه الأوضاع الاقتصادية إلى التحسن وهو ما أشار إليه (٧٢،٧%) من الخبراء بما يؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة، وعدم استقرار معدلات الدين العام للدولة، وتزايد معدلات التضخم وعدم زيادة الأجور وعدم وضع حدود دنيا وعليا للأجور بما يؤدي إلى عدم توزيع الأجور بشكل عادل، إضافة إلى تراجع معدلات الاستثمارات الأجنبية؛ مما يؤدي إلى تراجع احتياطات مصر من النقد الأجنبي، وعدم انتهاج الإصلاحات الاقتصادية اللازمة لتصحيح مسار الاقتصاد المصري، ووضعه على الطريق الصحيح، إذ يتطلب خروج الاقتصاد من أزمته الراهنة تبني سياسات متكاملة تعالج جانبيين رئيسيين: أولهما، تحقيق الاستقرار السياسي بما يضمن توفير بيئة استثمارية آمنة وجاذبة للمستثمرين المصريين والأجانب، وثانيهما، العمل على إصلاح نظام دعم الطاقة بما يضمن تحقيق الاستدامة المالية.

ومن أهم ملامح التأثيرات السلبية للأوضاع الاقتصادية على مستقبل الصحف الرياضية أن الصحف الرياضية لن يكون لديها القدرة على منافسة وسائل الإعلام الرياضية الأخرى إذ أن ضعف الإمكانيات الاقتصادية سوف تؤدي إلى ضعف المضمون

الرياضي المقدم والاتجاه نحو الشائعات والإثارة مما سيؤدي إلى تراجعها وبالتالي سينخفض أعداد القراء وسيترجع حجم إقبال المعلنين عليها وسيؤدي ذلك إلى اختفاء العديد من الصحف الفقيرة والمحدودة الإمكانيات، كما أن الأوضاع الاقتصادية المتدهورة سوف تؤدي إلى عدم قدرة الصحف الرياضية على جلب كوادر صحفية رياضية على المستوى المطلوب مما سيؤدي إلى الافتقار إلى الفكر المؤسسي لعدم توافر كوادر صحفية رياضية متخصصة، غير أن هذه الأوضاع الاقتصادية ستزيد من حجم الاندماجات للإصدارات الصحفية الرياضية خاصة المملوكة للدولة لأنها لا تحقق مكاسب مادية تساوي ما تتكلفه من مصاريف الطباعة والنشر والتوزيع وبالتالي ستقوم تلك المؤسسات بدمج تلك الصحف حتى تستطيع أن تستمر في نشرها، وكل ما سبق يؤكد على أن الأوضاع الاقتصادية المتدهورة سوف تؤثر سلباً على مستقبل الصحف الرياضية.

ولقد اتفق الخبراء على أن الأوضاع الاقتصادية القائمة هي صاحبة التأثير الأقوى على مستقبل الصحافة الرياضية لأن المؤسسات الصحفية عامة والرياضية خاصة أصبحت تعتمد على قدراتها المالية الخاصة بعد أن قامت الدولة برفع يدها عن الدعم وبالتالي في ظل الظروف الاقتصادية المتردية وتراجع مستوى المعيشة للأفراد سوف يؤثر سلباً على معدلات التوزيع للصحف الرياضية المختلفة مما سوف يؤثر سلباً على مستقبلها، بالإضافة إلى أن وسائل الإعلام الرياضية عامة كانت تعتمد على حقوق الرعاية وعوائد البث والإعلانات فتوقف النشاط الرياضي في بعض الأوقات نتيجة لعدم الاستقرار السياسي أدى إلى اختفاء هذه الموارد مما أثر سلباً على الأوضاع الاقتصادية لوسائل الإعلام الرياضية المختلفة، إذن فإن الأوضاع الاقتصادية في مصر اليوم سوف تؤثر سلباً على مستقبل الصحافة الرياضية خاصة بعد الثورة والازمة المالية التي تمر بها مصر، بالإضافة إلى اهتمام الرأي العام بالسياسة على حساب أي نشاط آخر وذلك سوف يؤدي إلى انخفاض توزيع العديد من الصحف الرياضية حتى أن هناك بعض الصحف التي تعثرت وتوقفت عن الصدور

نهائياً نظراً إلى ما تواجهه من مشاكل مالية مما يصعب عليها الاستمرار في الصدور، كما أن الأوضاع الاقتصادية القائمة وزيادة حدة الأزمة المالية الخاصة بحياة الأفراد سوف تؤثر سلباً على مستقبل الصحافة الرياضية لعدم قدرة الأفراد على شراء الصحف والاتجاه نحو الوسائل التي يحصلون منها على الأخبار الرياضية بدون مقابل، إذن فإن الأزمة الاقتصادية التي تمر بها مصر بعد الثورة هي سبب أساسي في تراجع معدلات التوزيع وليس المنافسة، وبالتالي فإن الإعلانات أصبحت تذهب إلى الفضائيات بشكل أكبر مما أدى إلى تراجع التوزيع وبالتالي أدى إلى افلاس وغلق العديد من الصحف الرياضية الصغيرة.

٣. اجتماعياً؛ في إطار هذا السيناريو تسوء الأوضاع الاجتماعية بما يؤدي إلى تزايد معدلات الفقر للمصريين وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع، وتراجع وضعف دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي لن تستطيع القيام بدورها الأساسي في المجتمع من تحسين الأخلاقيات العامة مما يؤدي إلى تزايد معدلات العنف والتعصب في المجتمع المصري وعدم التحلي بالروح الرياضية، وضعف التمسك بالهوية والانتماء لدى فئات الشعب خاصة بين الشباب وهو ما يعود سلباً على المجتمع ككل ومن ثم على الصحافة الرياضية، وقيام روابط المشجعين الألتراس بممارسة مزيد من العنف والتعصب والشغب بالملاعب سواء مع مشجعين الفرق الأخرى أو مع الأمن.

ويمكن تفسير ذلك من خلال ذكر أهم أسباب التأثير السلبي لتلك الروابط، وهي انتشار القيم السلبية من عنف وتعصب داخل المجتمع وهو ما يؤدي إلى رؤية الجمهور للرياضة على أنها سبب في تراجع قيم المجتمع خاصة من الشباب ومن ثم الابتعاد عن ممارسة الرياضة وهو ما ينعكس بالضرورة بالسلب على قراءة الصحف الرياضية، كما أن من أهم أوجه تأثيرها السلبي على الصحف الرياضية هو تسببها في اشتباكات مع الأمن وهو ما قد يؤدي إلى وقف النشاط الرياضي الذي يعود بالسلب على الصحف الرياضية بعدم توافر مادة رياضية للنشر نظراً إلى ذلك

التوقف مثل ما حدث بعد مباراة «مجزرة بورسعيد» والذي أدى إلى إغلاق العديد من الصحف وتوقف بعض البرامج الرياضية، غير أن هذه الجماعات لها تأثير على اتجاهات بعض الصحفيين الرياضيين ومن ثم تؤثر على المضمون الصحفي المقدم وذلك لخوفهم من تعرضهم للبطش من هذه الروابط وهو ما يؤدي إلى تأييد هؤلاء الصحفيين لتلك الروابط مما يشيع القيم السلبية في المجتمع، والجدير بالذكر أن هذه الروابط لا تتابع وسائل الإعلام الرياضية التقليدية لأنها تضع ضمن قوانينها أنهم جماعات ضد وسائل الإعلام وبالتالي تؤثر سلباً على توزيعها لأنها تروج لعدم متابعتها على الإطلاق والاكتفاء بالمواقع الخاصة بتلك الروابط للتعرف على أخبار الأندية الخاصة بهم.

ولقد أشار الخبراء أن للأتراس تأثير سلبي على المجتمع وعلى الصحافة الرياضية خاصة أن بعض هذه الصحف حاولت «نفاق الأتراس» لكسب ودهم وتعاطفهم أملاً منها في زيادة توزيعها ولكن ذلك ليس صحيحاً لأن هذه الجماعات لا تهتم بما ينشر بوسائل الإعلام الرياضية بشكل عام، وبالرغم من ذلك فإن الصحفيين الرياضيين أصبحوا يخافون من الأتراس نظراً إلى ممارستهم العنف ضد من ينتقد سلوكياتهم وبالتالي أدى ذلك إلى تأييد الصحافة الرياضية لهم مما يعود على المجتمع سلباً لأنها في هذه الحالة تشجع على نشر العنف وبالتالي على الصحافة الرياضية بشكل عام.

٤. **تكنولوجيا**؛ ويتضمن هذا السيناريو تطورات سلبية لن تتيح فرصاً للصحافة الرياضية للعمل بشكل أفضل وعدم قدرة الصحافة الرياضية على الاستعانة بالوسائل التكنولوجية الحديثة بما يتيح لها القدرة على مواجهة منافسة الفضائيات والمواقع الرياضية الحديثة، فإن اتفاق (٧، ٣٢٪) من الخبراء على أن الصحافة الرياضية غير قادرة على منافسة وسائل الإعلام الرياضية الأخرى، ويمكن تفسير رؤية الخبراء لعدم قدرة الصحافة الرياضية على منافسة وسائل الإعلام الرياضية الأخرى لعدة أسباب من وجهة نظر الخبراء وقد جاء في مقدمة تلك الأسباب أن القراء خاصة الأجيال الجديدة أكثر ارتباطاً بالوسائل

الإلكترونية في مقدمتها الإنترنت نظراً إلى سرعة وصوله للمعلومات والأخبار الرياضية التي يحتاجها خاصة في ظل ارتباط هذا الجيل بالإنترنت وقدرته على الحصول على تلك الأخبار بطريقة مجانية، كما أن الصحف الرياضية تعد وسيلة تقليدية وغير قادرة على مواكبة الوسائل المتطورة خاصة في سرعة الوصول إلى الأخبار وهو ما يبحث عنه الجمهور خاصة جمهور الرياضة وعدم وجود كوادر صحفية متخصصة في الرياضة مما يضعف من مستوى المحتوى الرياضي المقدم، غير أن تلك الصحف لم تعد تلبى احتياجات القراء من المعلومات والأخبار التي يصلون إليها عبر العديد من الوسائل المتاحة، بالإضافة إلى أن سياستها التحريرية تفرض عليها طابع التحيز لبعض الأندية وعدم التزامها الموضوعية، ويتضح مما سبق رؤية الخبراء لأسباب عدم قدرة الصحافة الرياضية على منافسة وسائل الإعلام الرياضية الأخرى في المستقبل.

ولقد أكد الخبراء أن خلال العشر سنوات القادمة سوف تتراجع معدلات توزيع الصحف الرياضية على عكس الإعلام الرياضي الإلكتروني الذي سوف يزدهر كثيراً خاصة المواقع الرياضية المختلفة، وسوف يكون المستقبل للإعلام الرياضي الإلكتروني نظراً إلى تراجع معدلات التوزيع بالإضافة إلى اتجاه الجمهور نحو الإعلام الإلكتروني خاصة المواقع الرياضية، ويتضح من ذلك أن المستقبل سوف يكون للإعلام الرياضي الإلكتروني لأن المستقبل للشباب الذي لم يعد يهتم ولا يطلع على وسائل الإعلام التقليدية بل يلجأ إلى الإعلام الإلكتروني وبالتالي أصبحت المنافسة قوية من قبل الإعلام الرياضي الإلكتروني، ولكي تحافظ الصحافة الورقية على بقائها فلا بد من حفاظها على الجانب التحليلي للأحداث الرياضية المختلفة وبالتالي فمن الأهمية ضرورة تحسين مستوى التكنولوجيا المستخدمة في معظم الصحف لتستطيع مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة حتى تستطيع المنافسة مع وسائل الإعلام الرياضية الأخرى.

• القوى الفاعلة في هذا السيناريو:

تتنوع القوى الفاعلة في إطار هذا السيناريو ويأتي في مقدمتها النظام السياسي ونظراً إلى ما سيؤدي به إلى مزيد من التراجع للديمقراطية وعودة القيود على الحريات وعدم تطبيق مبادئ الثورة وبالتالي مزيد من القوانين وتشريعات المقيدة الحريات الصحفية التي تعوق عملية الإصدارات الصحفية مما يعود على الصحافة الرياضية بالسلب بشكل يؤدي إلى عدم قدرتها على أداء الأدوار المنوطة بها تجاه الرياضة والمجتمع، يلي ذلك النظام الاقتصادي والذي سيتراجع ويتدهور بشكل كبير بما يؤدي إلى عدم العدالة في توزيع الدخل والأجور خاصة للصحفيين ومن ثم زيادة حدة مشكلة الأجور التي كانت السبب الرئيسي في هروب الكوادر الصحفية الرياضية إلى وسائل الإعلام الرياضية الأخرى الأعلى أجراً وبالتالي لن يتم حل هذه المشكلة المهمة، ثم يأتي دور الأوضاع والظروف الاجتماعية مما ينعكس بالسلب على الصحفيين الرياضيين وبالتالي على المضمون الرياضي المقدم، كما أن التطورات التكنولوجية الحديثة تلعب دوراً مؤثراً على مستقبل الصحافة الرياضية التي ستزيد من المشكلات والمعوقات للصحافة الرياضية نظراً إلى زيادة حدة المنافسة مع وسائل الإعلام الرياضية الأخرى التي لن تستطيع الصحافة الرياضية مواجهتها.

• المسار أو المسارات المستقبلية:

- التي من الممكن أن تؤدي إلى حدوث تطور سلبي في أوضاع الصحافة الرياضية مستقبلاً وذلك بتأثير التغيير في مجموعة من العوامل التي يمكن الإشارة إليها:
- الأحداث: وفي إطار هذا السيناريو تتغير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية بشكل سلبي بما يزيد من المشكلات التي تعاني منها الصحافة الرياضية والتحديات المفروضة عليها.
 - التصرفات: ويقصد بها مجموعة التداعيات والتغييرات التي تحدث في الظاهرة (الصحافة الرياضية) نتيجة الافتراضات التي افترضتها الكاتبة مسبقاً التي تتضمن سوء الأوضاع المحيطة بالظاهرة (الصحافة الرياضية).

• وصف الوضع المستقبلي (المحتمل) للصحافة الرياضية في إطار سيناريو
التشاؤم:

ووفقا لهذا السيناريو الذي يفرض تدهور الأوضاع المحيطة بالظاهرة يمكن
الإشارة إلى ما يلي:

- عدم إجراء التعديلات على القوانين المنظمة للصحافة المصرية، خاصة قوانين الملكية والحريات إذ تفرض تلك القوانين المزيد من القيود على الممارسات والحريات الصحفية، ومزيد من القيود الخاصة بإصدار الصحف الورقية وضرورة الحصول على ترخيص قبل الإصدار وعدم الاكتفاء بالأخطار، فرض الرقابة سواء كان إدارياً أو قضائياً على الصحف ووسائل الإعلام المصرية وإعطاء الحق لمصادرتها أو إغلاقها أو تعطيلها، فرض قوانين بتوقيع عقوبات سالبة للحريات في جرائم النشر أو العلانية بالسجن للصحفيين، فرض مزيد السيطرة على المؤسسات الصحفية الرياضية ووسائل الإعلام المملوكة للدولة، بما يجعلها لسان حال الحكومة وعدم الالتزام بالموضوعية والمصداقية والمحابة للدولة، ومزيد من القيود على مصادر المعلومات والإحصاءات والوثائق الرسمية وعدم الإفصاح عنها وعدم قدرة الصحفيين الوصول إليها.
- عدم الاستقرار السياسي ومزيد من الانفلات الأمني بالمجتمع المصري، مما ينعكس بالضرورة على الرياضة بعدم انتظام الأنشطة الرياضية، ومن ثم تؤثر سلباً على المضمون الرياضي المقدم، التي قد تؤدي إلى إغلاق مزيد من الصحف الرياضية.
- عدم القدرة على الاستعانة بكوادر صحفية رياضية متخصصة مدربة، نظراً إلى عدم القدرة على حل مشكلة الأجور مما يؤدي إلى هروب تلك الكوادر المدربة خارج المؤسسات الصحفية الرياضية إلى وسائل إعلامية رياضية أخرى، وهو ما ينعكس بالسلب على المضمون الصحفي الرياضي المقدم للجمهور والهبوط بمستوى المضمون المقدم.

- تراجع معدلات الاستثمار في مجال الصحافة الرياضية المتخصصة، مما يعود بالسلب على الصحافة الرياضية عبر تراجع أعداد الإصدارات الصحفية الرياضية المتخصصة.
- يعود التركيز على النشاط الرياضي خاصة كرة القدم في مصر أكثر من الاهتمام بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالشكل الذي يؤدي إلى استخدام الرياضة كأداة للحكومة من أجل إلهاء الجمهور عن تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- تراجع معدلات الانفاق للصحف الرياضية المتخصصة بما يؤدي إلى عدم قدرتها على منافسة وسائل الإعلام الرياضية الأخرى نظراً إلى عدم قدرتها على الانفاق لمواكبة الأساليب التكنولوجية الحديثة في النشر والإخراج الذي من شأنه يدعم قدرتها على الاستمرار ومنافسة وسائل الإعلام الرياضية الأخرى.
- عدم قيام مؤسسات المجتمع والتنشئة الاجتماعية بدورها المجتمعي من تحسين الأخلاقيات العامة وعدم العمل على تشجيع أفراد المجتمع على ممارسة الرياضة ونشر الروح الرياضية، مما يؤدي إلى مزيد من التراجع للأخلاقيات العامة في المجتمع وبالتالي تراجع معدلات ممارسة الشباب للرياضة ومن ثم عدم اهتمامه بها أيضاً مما يعود بالسلب على الصحافة الرياضية.
- عودة روابط المشجعين «الألتراس» إلى ممارسة العنف والشغب بالملاعب المصرية والاحتكاك بالأمن، وهو ما يشجع أفراد المجتمع على النفور من الرياضة واعتبارها شيء غير مرغوب به من قبل افراد المجتمع نظراً إلى ما ينشره من سلوكيات غير سوية في المجتمع ومن ثم البعد عن الاهتمام بالرياضة بشكل عام.

كانت هذه هي السيناريوهات التي قدمتها الكاتبة وذلك في إطار نظرية تحليل النظم القائمة على الربط بين كل العوامل الداخلية والخارجية المحيطة بالظاهرة التي قامت الكاتبة من خلالها الربط بين العوامل المؤثرة على مستقبل الصحافة الرياضية مع الوضع في الاعتبار نتائج استمارة الجمهور من قراء الصحف الرياضية، بالإضافة إلى اختبار الفروض الخاصة بالدراسة التي ساعدت الكاتبة في ترجيح السيناريو الأكثر توقعاً لمستقبل الصحافة الرياضية.

فمن خلال رصد تاريخ تأثير الأوضاع السياسية على الصحافة المصرية وقت الأزمات مثل نكسة ٦٧ وحرب أكتوبر وغيرهم اتضح مدى التأثير السلبي لتلك الأوضاع السياسية على الصحافة المصرية ومن ضمنها الصحافة الرياضية، وهو ما تمت الإشارة إليه بالفصول النظرية، ولذلك رجحت الكاتبة السيناريو التشاؤمي للصحافة الرياضية المصرية خلال الست سنوات المقبلة في ظل الأوضاع الأساسية والاقتصادية المتدهورة حالياً في مصر.

ومن ثم ترجح الكاتبة السيناريو التشاؤمي لمستقبل الصحافة الرياضية وهو السيناريو الأقرب احتمالية في الحدوث، نظراً إلى حالة عدم الاستقرار السياسي في مصر التي تتوقع الكاتبة استمرارها لعدة سنوات وهو ما ينعكس سلباً على الرياضة المصرية وعلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، مما يؤدي إلى تدهور أوضاع الصحف الرياضية وتراجع معدلات توزيعها والذي سيؤدي في النهاية إلى اختفاء نسبة كبيرة من هذه الصحف في مقابل منافسة وسائل الإعلام الرياضية الحديثة.

